



جمهورية العراق
المجلس الأعلى للسكان

إدارة السياسات السكانية وآليات التنفيذ

المجلس الأعلى للسكان إدارة السياسات السكانية وآليات التنفيذ

يشكر المجلس الأعلى للسكان
صندوق الأمم المتحدة للسكان - مكتب العراق لدعمه إعداد وتصميم هذه الوثيقة



مقدمة

تنامي الاهتمام العالمي بقضايا السكان منذ مؤتمر بوخارست ١٩٧٤ وتواصل عبر مؤتمر المكسيك عام ١٩٨٤. وقد ناقشت هذه المؤتمرات موضوع النمو السكاني، وكان من نتائجها ان تحول مفهوم السياسة السكانية من تنظيم الاسرة وتقليل حجم السكان الى ضرورة ادمج العوامل السكانية في قضايا التنمية. وفي مؤتمر القاهرة الدولي للسكان ١٩٩٤ تم التأكيد على الاهتمام بالتوعية وتحسين مستوى الحياة من خلال منظور التنمية الاقتصادية. كما أحدث هذا المؤتمر نقلة نوعية في رفاهية السكان، إذ أكد على ان اهمال المتغيرات الديموغرافية الكمية والنوعية من شأنه ان يؤدي الى اعتماد سياسات غير متكاملة وقصور واضح في برامج التنمية خاصة الهيكل العمري للسكان وعلاقته بالنمو والفقير. فاتساع فئة السكان دون سن العمل يعني ارتفاعا في معدلات الاعالة في حين يعني اتساع فئة السكان في سن العمل اضافات لمعدلات الادخار والاستثمار للاقتصاد. أما إتساع فئة السكان خارج سن العمل فيعني المزيد من التخصيصات باتجاه تكثيف الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية واعانات المسنين ودخول المتقاعدين وتوسيع قاعدة شبكات الأمان الإجتماعي وكل ذلك يتطلب احداث نقلة نوعية في سياسات الدعم الحكومي المقدم لهذه الفئة.

مما يجدر ذكره ان العراق لم يشارك في مؤتمر القاهرة في حينه لتجنب اية التزامات مباشرة او غير مباشرة عليه في مجال السياسات السكانية المقررة في برنامج عمل المؤتمر. كما ان العراق لم يتبن سياسة سكانية معلنة رسمية رغم تشكيله للجنة الوطنية للسياسات السكانية منذ تشرين الاول ١٩٨٨ والتي ظلت غير فاعلة وغير جادة خلافا لما حصل في دول أخرى كالأردن والسودان واليمن ومصر... لان التوجهات العامة للسياسة العليا في العراق في ذلك الحين لم تكن تنظر ايجابيا لهذه المسألة، إذ كانت تستهدف الابقاء على الزيادة الطبيعية للسكان على حالها بل تشجع زيادتها دون الاخذ بعين الاعتبار ترابط الزيادة السكانية بالنمو الاقتصادي وتركيب السكان واعباء الاعالة المترتبة على ذلك.

كان للإهمال المتعاقب لأهمية الانسان العراقي ودوره وعدم ادمج قضاياها في عملية التنمية تبعات عديدة اهمها تفاقم محنة الفقر وارتفاع مستوى الامية خصوصا بين النساء وارتفاع اعداد العاطلين عن العمل وتضاعف اعداد المهاجرين واتساع الفجوة بين الجنسين وبين الريف والحضر، ورافق هذه الظواهر ارتفاع معدلات الخصوبة واتساع حجم الاسرة وارتفاع معدلات وفيات الاطفال والامهات ومعدلات الاعالة.

وحرصا من الحكومة العراقية على معالجة القضايا السكانية بروح الاتزان والموضوعية وايماننا منها باهمية قضايا السكان، انيط بوزارة التخطيط رئاسة اللجنة الوطنية للسياسات السكانية استنادا الى موافقة رئاسة الوزراء بموجب الامر الديواني الصادر عن الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ٢٨٨٠١ في ٢٤/٩/٢٠٠٩.

في ضوء ماتقدم، أصبح من الضروري إعادة النظر جديا بمسألة السياسات السكانية الهادفة والمنسجمة مع النمو الإقتصادي والإجتماعي مع الاخذ بنظر الاعتبار الأولويات الإنسانية انسجاما مع مبادئ التنمية البشرية المستدامة، وأزالة مسببات المحرومية. في ضوء هذه المعطيات تم تأسيس المجلس الأعلى للسكان الذي يتبنى مسؤولية بلورة سياسات سكانية وطنية لما لها من أثر كبير في التخطيط على كافة المستويات، وايجاد الوعي المتكامل بالمشاكل السكانية الراهنة وتحدياتها المستقبلية ويتولى المجلس وضع سياسات وبرامج تنموية وتوعية جماهيرية تصب في سياق تحقيق نوع من التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان بين التجمعات والمراكز الحضرية والريفية وتحقيق المواءمة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني في العراق.



الهيكل التنظيمي لأدارة ملف السكان في العراق



المجلس الاعلى للسكان

بعد إجراء اجتماعات عدة للجنة الوطنية للسياسات السكانية والإطلاع على تجارب دول اخرى، بادرت العمل على اعداد مقترح لتأسيس المجلس الاعلى للسكان في العراق اسوة بالعديد من الدول العربية والاجنبية، بغية وضع رؤى وسياسات سكانية واضحة للعراق والعمل على ادماج العوامل السكانية في الخطط والبرامج التنموية واعداد برامج التوعية والتبصير بهذا الشأن. حصلت موافقة رئاسة الوزراء بموجب الأمر الديواني الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم بـ ق/٢٠٢٠/٦٧٢٢٠٤٧٢٢٠٠٠ في ١٧/٢/٢٠١٣ على تشكيل المجلس الاعلى للسكان برئاسة دولة رئيس الوزراء وعضوية كل من السادة وزراء:

١. التخطيط
٢. المالية
٣. الصحة
٤. العمل والشؤون الاجتماعية
٥. الاعمار والسكان
٦. حقوق الانسان
٧. الدولة لشؤون المرأة
٨. الشباب والرياضة
٩. التربية
١٠. التعليم العالي والبحث العلمي
١١. الثقافة
١٢. التخطيط في (حكومة اقليم كردستان)
١٣. رؤساء دواوين اللواقف الشيعي، السني، الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية
١٤. مقرر من وزارة التخطيط (رئيس اللجنة الوطنية للسياسات السكانية).

اهداف المجلس الاعلى للسكان

يهدف المجلس الى بلورة رؤى سكانية وطنية متوسطة وبعيدة المدى واعداد استراتيجية للسكان ومايرتبط بها من اهداف وغايات تُعتمد عند تحديد اهداف استراتيجية التنمية الوطنية والاستراتيجيات الأخرى من خلال السياسات والبرامج وخطط العمل ذات الاهداف الكمية والنوعية، بما يحقق خلق مجتمع ليعاني من الاختلالات السكانية ويتمتع افراده بالرفاه المنشود.

ينطلق المجلس من رؤية وطنية بعيدة المدى لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الوطنية والرامية الى احداث تغييرات كمية ونوعية في حياة السكان لبلوغ التنمية المستدامة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في اسرع وقت مع الاخذ بنظر الاعتبار تحقيق الغايات السكانية المقررة من قبل المؤتمرات والتوصيات الدولية ذات العلاقة ويكون له حضور مؤثر في دعم القرار وصياغة السياسات الهادفة الى رفاهية المواطن.

مرتكزات المجلس الاعلى للسكان

يستند المجلس الاعلى للسكان في عمله على المرتكزات الآتية :

١. احكام الدستور والشرائع الدينية والأعراف والمواثيق الدولية الاخرى وبالاخص تلك التي تتعلق بحقوق الانسان.
٢. الرؤى الوطنية المستهدفة للسكان في العراق.
٣. الاستراتيجيات التنموية القطاعية.
٤. فعالية المشاركة المجتمعية من خلال الجهود الطوعية والاهلية ومؤسسات المجتمع المدني .
٥. الثقافة والاعلام ووسائل الاتصال.

مهام المجلس الأعلى للسكان

١. المصادقة على البرامج السنوية للسياسة الوطنية للسكان المرفوعة من اللجنة الوطنية للسياسات السكانية مع ربطها بمكونات البرامج ومشاريع الخطط السنوية والخمسية بما ينسجم مع الاهداف المقررة.
٢. اصدار القرارات والوامر والتعليمات حول تنفيذ مخرجات وانشطة السياسة الوطنية للسكان.
٣. تحديد مهام الوزارات والشركاء الاساسيين في التنفيذ.
٤. يتولى توجيه الفعاليات المرتبطة بمراجعة وتقويم السياسة الحالية بما في ذلك الاشراف على عمليات المتابعة والتقويم.
٥. دراسة القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالسكان في العراق واقتراح تطويرها بما يحقق اهداف السياسة السكانية الوطنية.
٦. دعم تنفيذ بعض أنشطة السياسة الوطنية للسكان ضمن مشاريع خاصة تُشارك في تنفيذها او تمويلها الدول المانحة أو المُنظمات الاقليمية والدولية والمصادقة على المشاريع المقترحة.
٧. دراسة تقارير المتابعة الدورية التي يرفعها المقرر/ رئيس اللجنة الوطنية للسياسات السكانية بشأن سير تنفيذ السياسة واصدار التوصيات الملائمة بشأنها.
٨. متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمرات والمنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة بشأن السكان والتي يكون العراق طرفا فيها.
٩. رفع تقارير نصف سنوية الى مجلس الوزراء بشأن سير تنفيذ السياسة السكانية، والتوصية باتخاذ القرارات الملائمة لضمان تحقيق الاهداف المرجوة منها.
١٠. عقد اجتماعات فصلية لمناقشة ومتابعة تنفيذ السياسة الوطنية للسكان.
١١. تكون قرارات المجلس ملزمة لجميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بعد اقرارها من قبل مجلس الوزراء، ودعوة منظمات المجتمع المدني كل في مجال اختصاصها للعمل بها.

اللجنة الوطنية للسياسات السكانية

استناداً الى موافقة رئاسة الوزراء بموجب الامر الديواني الصادر عن الامة العامة لمجلس الوزراء المرقم ٢٨٨.١ في ٢٤/٩/٢٠٢٤، انيط
بوزارة التخطيط رئاسة اللجنة الوطنية للسياسات السكانية وضمت في عضويتها وزارات:

١. العمل والشؤون الاجتماعية
٢. الشباب والرياضة
٣. حقوق الإنسان
٤. الصحة
٥. التربية
٦. التعليم العالي والبحث العلمي
٧. الدولة لشؤون المرأة
٨. المالية
٩. الهجرة والمهجرين
١٠. وزارة التخطيط في حكومة اقليم كردستان
١١. دواوين الأوقاف الشيعي، السني، الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية
١٢. المحافظات
١٣. منظمات المجتمع المدني
١٤. باحثين وخبراء

مهام اللجنة الوطنية للسياسات السكانية

١. اعداد الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ومتابعة تنفيذها.
٢. تنفيذ توجيهات المجلس الاعلى للسكان .
٣. رفع تقارير المتابعة التي تعدها الادارة التنفيذية للسياسات السكانية حول تنفيذ الوزارات ذات العلاقة والجهات المعنية الاخرى لأنشطتها.
٤. دعم تنفيذ التعدادات والمسوح السكانية للحصول على المعلومات الدقيقة وأحدث البيانات.
٥. مراجعة وثائق المشاريع التي تعدها الادارة التنفيذية للسياسات السكانية ورفعها الى المجلس الاعلى للسكان لدراستها والمصادقة عليها.
٦. دراسة المقترحات والبرامج والانشطة التي تقترحها الادارة التنفيذية للسياسات السكانية او منظمات المجتمع المدني او الوكالات الدولية المتخصصة بغية دعم وتسهيل تنفيذ السياسة السكانية ورفعها مع توصيات اللجنة الى المجلس الاعلى للسكان.
٧. المشاركة بأجتماعات المجالس واللجان الوطنية للسكان الإقليمية والدولية وحضور المؤتمرات العربية والدولية ذات العلاقة بالمجالات السكانية.
٨. التنسيق مع مراكز البحث العلمي الوطنية والاجنبية بما يعزز دورها في تحقيق اهداف السياسة السكانية.
٩. الاشراف على اصدار تقارير حالة سكان العراق بصورة سنوية ودورية والتقارير ذات العلاقة.
١٠. تفعيل التعاون مع المحافظات في مجال السياسة السكانية من خلال تشكيل لجان فرعية في المحافظات ترتبط باللجنة الوطنية للسياسات السكانية.

الإدارة التنفيذية للسياسات السكانية

حصلت موافقة رئاسة الوزراء بموجب الأمر الديواني الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم بـ ٤٧٢٢/٦/٢/٢٠١٧ في ٢٠١٣/٢/١٧ على تأسيس الإدارة التنفيذية للسياسات السكانية في وزارة التخطيط ترتبط برئيس اللجنة الوطنية للسياسات السكانية يرأسها موظف من ذوي الخبرة والاختصاص بدرجة معاون مدير عام، وتتولى المهام الآتية:

١. التنسيق مع الوزارات المعنية لتحديد أولويات الأنشطة الواردة في السياسة الوطنية للسكان لتضمينها في برامج وخطط الوزارات المذكورة.
٢. متابعة تنفيذ أنشطة السياسة السكانية والإشراف على برامج الرصد والتقويم وحسن سير تنفيذ الأنشطة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
٣. إعداد التقارير الفصلية حول سير تنفيذ السياسة السكانية مع التركيز على المشاكل والمعوقات التي تعترض سير التنفيذ واقتراح الإجراءات المطلوبة لتذليلها ورفع هذه التقارير إلى اللجنة الوطنية للسياسات السكانية لدراستها ورفعها إلى المجلس الأعلى للسكان.
٤. متابعة تنفيذ توجيهات ومقررات اللجنة الوطنية للسياسات السكانية فيما يتعلق بتنفيذ نشاطات السياسة السكانية والتنسيق مع الوزارات والحكومات المحلية بهذا الشأن.
٥. العمل كنقطة ارتكاز بكل ما يتعلق بتفاصيل تنفيذ السياسة السكانية ومكوناتها والتنسيق مع نقاط الارتكاز في الوزارات والمحافظات.
٦. العمل على إنشاء قاعدة للمعلومات والمؤشرات المتعلقة بالسكان والتنمية وتحديثها بشكل مستمر.
٧. العمل على إعداد البحوث المتعلقة بالسياسات والبرامج السكانية بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات والمراكز البحثية والأكاديمية في الوزارات والمحافظات.
٨. تطوير التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال السكان بالتنسيق مع الجهات المعنية.
٩. تنظيم الاحتفالات باليوم العالمي للسكان وعقد المؤتمرات والندوات لمناقشة وتقييم قضايا السكان كافة والتنسيق مع الجهات الوطنية والإقليمية والدولية في إقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات وتنسيق إعداد البحوث العلمية اللازمة.
١٠. تنفيذ نشاطات التواصل الاعلامي لدعم تنفيذ السياسة الوطنية للسكان بالتعاون مع الجهات المختصة ووسائل الاعلام المختلفة.
١١. العمل على وضع وتطوير برامج التدريب والتأهيل لكوادر المؤسسات ذات العلاقة بالمجالات السكانية.
١٢. إعداد جدول أعمال اجتماعات اللجنة الوطنية بالتشاور مع رئيس اللجنة والقيام بأعمال السكرتارية وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة مقرراتها وتوصياتها.
١٣. أرشفة الوثائق والمراسلات المتعلقة بمهام اللجنة الوطنية من اتفاقيات وقوانين ولوائح ومعلومات واحصاءات ودوريات علمية ومؤلفاتها وفهرستها وتبويبها، وتوثيق محاضر اجتماعات اللجنة.

هيكلية الإدارة التنفيذية للسياسات السكانية

تتألف الإدارة التنفيذية من عدد من الوحدات الفنية بمستوى شعبة، وهي:

١. وحدة التخطيط وتنمية الموارد السكانية: يرأسها موظف من ذوي الخبرة والاختصاص ويرتبط بمدير الإدارة التنفيذية ويتولى اعداد مقترحات الخطط والبرامج والمشاريع ذات العلاقة بالسكان بالتنسيق مع الوزارات المعنية ومجالس المحافظات وتنفيذ الخطط والبرامج السكانية في بعض الحالات.
٢. وحدة التنسيق والمتابعة: يرأسها موظف من ذوي الخبرة والاختصاص ويرتبط بمدير الإدارة التنفيذية ويقوم بتقييم ومتابعة ومراجعة مقترحات المشاريع السكانية مع الجهات التنفيذية، ومتابعة اعداد التقارير ذات العلاقة بالتنفيذ مع نقاط الارتكاز في الوزارات ومجالس المحافظات.
٣. وحدة الاعلام والتوعية السكانية: يرأسها موظف من ذوي الخبرة والاختصاص ويرتبط بمدير الإدارة التنفيذية ويتولى اعداد البرامج والخطط الهادفة بغية رفع الوعي السكاني بين مختلف فئات المجتمع لتحقيق مواقف ايجابية تجاه قضايا السكان بالاستعانة بوسائل الاعلام والاتصال المختلفة والعمل على دعم ادخال المواضيع السكانية في المناهج التعليمية في مختلف مراحل التعليم وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

